

التوجيه السامي وصف "الواقع المخجل" وانتصر للدين والعلماء والمؤسسات الشرعية

الملك عبدالله رسم طريق الخلاص من المتطرفين على الإفشاء

اقتراح إنشاء مكاتب للفتوى في المناطق ترتبط مباشرة بالمفتي ومركز متقدم للأبحاث العلمية

والمهمة، وهذا يمكن ملاحظته في النص التالي: (ولا يخرج للناس ما يفتنهم في دينهم، ويشكهم في علمائهم، فالنفوس ضعيفة والشبهه خطافه، والمعرض يترقب، وفي هذا من الخطورة ما ندرك أبعاده، وأثره السيئ على المدى القريب والبعيد على ديننا ومجتمعنا وأمننا). الرابع: ركز الخطاب على العلة الغائية التي كتب من أجلها هذا الخطاب، وهي - في اعتقادي- من أعظم الغايات التي يجب على الحاكم المسلم أن يراعيها، ألا وهي التماسك المباشر بين الفتوى من جهة وبين الدين والوطن وأمن الدولة والعلماء والمؤسسات الشرعية من جهة أخرى، ويمكن قراءة ذلك في النص التالي: (فشان يتعلق بديننا، ووطننا، وأمننا، وسعة علمائنا، ومؤسساتنا الشرعية التي هي مقعد اعتزازنا واغبطاننا، لن نتهاون فيه، أو نتعاس عنه، ديننا ندين الله له، ومسؤولية نضطلع بها إن شاء الله. على الوجه الذي يرضيه عنا).

المهمة، منها: الأول: تعظيم شأن الفتوى، وهذا يظهر من كثرة النصوص التي وردت في مقدمة هذا الخطاب، من مثل قول الله تعالى: ((وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ))، وقوله ((وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذْبَ هَذَا جَلَالٌ وَهَذَا جَرَامٌ لَقَدْ تَوَلَّوْا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يَفْلَحُونَ مَنَاعٌ لِقِيلٍ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) وغيرها من النصوص. الثاني: فك الاشتباك الحاصل في الساحة اليوم بين طالب العلم، وبين المفتي، فليس بالضرورة أن يكون طالب العلم أو المشتغل بالعلم مؤهلاً للفتوى، ويمكن ملاحظة هذا من قول الملك عبدالله: (تعليماً لدين الله من الافتئات عليه من كل من حمل آلة تساعد على طلب العلم، ولا تؤهل لاقتحام هذا المركب الصعب، فضلاً عن لا يملك آلة ولا فهمًا؛ ليجالل في دين الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير)، وفي اعتقادي أن هذا المقطع غاية في الأهمية، لأنه شخص لنا بشكل دقيق المشكلة التي تعانينا الساحة العلمية اليوم. الثالث: بيان المسائل المهمة لخطورة استباحة حرم الفتوى، فقد نكر - حفظه الله - ورعاها مجموعة من التداعيات الخطيرة

على اجتماع في العام الواحد. - زيادة عدد أعضاء هيئة كبار العلماء. - إيجاد مركز بحوث متقدم يساند أعضاء هيئة كبار العلماء في إصدار الفتوى، ويضم عدداً من الخبراء والمتخصصين والباحثين الذين لديهم العمق في فهم متغيرات هذا الزمن، ويعملون على تقديم البحوث التي يستنير بها أعضاء هيئة كبار العلماء أثناء إصدار الفتوى، بحيث لا تصدر فتوى إلا بعد دراسة متأنية ودقيقة وواضحة وشاملة. - إنشاء مراكز للإفتاء في مناطق المملكة، وتكون تبعاً لجهاز الإفتاء، وتحت مظلة ساحة المفتي العام مباشرة، ويختار لهذه المهمة العدد المناسب من المفتين في كل منطقة، بعد التأكد من مناسبتهم لهذه المهمة، ويكون دورهم في الإجابة عن أسئلة الناس، والإفتاء لهم، وتوجيههم، وإذا أشكل عليهم شيء يرجعون إلى ساحة المفتي العام، فتكون الفتوى - بإذن الله - موحدة أو قريبة من ذلك من دون أن نجر عليها، وحتى نعالج أيضاً الفوضى الحاصلة في الفتوى الآن. - أن تتولى هيئة كبار العلماء مسؤولية الفتوى في المسائل العامة.

يذهب جفاء وأما ما يتفق الناس فيمكن في الأرض. إليها إما بعد المسافة، أو لكثرة أعمال المفتين وأشغالهم، فيلجأ إلى مصادر إفتائية أخرى ربما لا تكون موثوقة. مواجهة حالات انفلات الفتوى، وتفويت الفرصة على غير المؤهلين من الخوض فيما لا يحسنونه، وإغائهم الناس في التهلكة. تنشيط الحركة العلمية في المناطق التي تفتتحت فيها هذه المكاتب على أسس صحيحة، وذلك بالمشاركة في الدروس والدورات العلمية، والتواصل مع طلبة العلم، ودرء خطر المفتتتين على الفتوى. وأكد د. الربيعي أن مواجهة المجتمع إزاءها وحماية الناس والوطن من الفتاوى المضللة، يبدأ من تفعيل المؤسسات الشرعية

يعتبرهم. وأضاف: نظراً للزيادة السكانية، والمتنامية، وللظروف الفكرية المتباينة المؤثرة في تشكيل الوعي، وتنوع مصادر المعرفة وتداخلها الشديد إلى درجة التناقض، وتنامي تأثير وسائل ووسائط الاتصال الحديثة، وحالات الاستقطاب الشديد المتوجهة إلى الشباب، كان لزاماً أن على مؤسسة الإفتاء التوسع لحماية الفتوى - بوصفها من أهم مؤثرات المعرفة والسلوك - من الاختطاف الغالي أو الجافي.

يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى -، وما عاد الثاني والثروي ملازماً للمفتين، بل صار كثير منهم يجزمون - من دون أن تطرف جفونهم - في مسائل كان عمر رضي الله عنه يجمع أهل بدر لأقل منها، وأصبح كثير من المستفتين يتنقلون بين المفتين لتطلب جواب مخصوص، وما بقي السؤال دائراً حول ما يعني المكلف أو ما وقع له، بل صار فيما يعنيه وما لا يعنيه، وما وقع ولم يقع، بما نتج عنه هشيم الفتاوى العارية من المنهج العلمي، والعازبة عن أصول الاستدلال.

■ نوه عدد من أصحاب الفضيلة وأساتذة الشريعة في عدد من جامعات المملكة بالأمر الملكي الكريم، الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين، ووجه خلاله قصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء.

أهمية الفتوى

في البداية التقت "الرياض" الدكتور سليمان بن عبدالعزيز الربيعي عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، الذي قال: إن الفتوى تعد من أخطر الوظائف الشرعية نظراً لدورانها على أحكام الشارع في المكلفين، حيث عزفها بعض أهل العلم بأنها (بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية)، وخطر الفتوى يظهر من ثلاث جهات، الأولى: تحمّل المفتي مسؤولية الإخبار عن حكم الله في أمر ما. الثانية: تحمل المفتي مسؤولية تعيين التصرف الشرعي للمكلف، والثالثة: كون الفتوى من أبرز المؤثرات في حركة المجتمع.

وأضاف: لهذه المسؤولية الخطيرة كانت الفتوى عند العلماء الراسخين من الحضارات التي تدفع، حتى إن السائل ليتعب في إيجاد من يفتيه، وحتى لا يكاد يجيب المفتي حتى يستحلفه المستفتي، أو أن يخشى الإثم بكتّم العلم، مشيراً إلى أن الفتوى انتقلت - في هذا العصر - من المدافعة إلى التدافع، وما يشبه الإفتاء بالاضطرار إلى الإفتاء - عند بعض المفتين - قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم.

وأشار إلى أننا نشهد حالة من الفوضى تجتاح "حرم" الفتوى، حيث لم تعد مخصصة بالمؤسسات العلمية والعلماء، بل صارت - مع الأسف - كالأ لا حمى له، وغاب عن الفتوى مناخها العلمي الذي يوفر أسساً للإفادة منها، كما غابت أيضاً شروط المفتي التي لو طبق بعضها لما استقام الأمر لمفت كما



د. خالد أبا الخيل



د. سليمان الربيعي



الشيخ عبدالمحسن العبيكان

بزيه جفاء وأما ما يتفق الناس فيمكن في الأرض.

ضبط الفتوى

وكان معالي الشيخ عبدالمحسن العبيكان المستشار بالديوان الملكي قد تحدث في وقت سابق لـ "الرياض" عن أهمية حصر الفتوى بهيئة كبار العلماء للحد من الفوضى في إطلاق الفتاوى، حيث جاء حديث الشيخ العبيكان متفقاً مع توجيه خادم الحرمين لضبط الفتوى وحصرها على هيئة كبار العلماء، ومن تجد فيهم الكفاية والأهلية التامة للاضطلاع بمهام الفتوى، مشيراً في حديثه إلى أن الحل يأتي من خلال تحديث جهاز هيئة كبار العلماء وجهاز الإفتاء عموماً، وذلك بمرعاة الآتي:

- أن تكثر هيئة كبار العلماء من اجتماعاتها، وتكون كل شهرين مثلاً لدراسة النوازل والحوادث المستجدة، بدلا من اقتصار ذلك

بزيه جفاء وأما ما يتفق الناس فيمكن في الأرض.

وكان معالي الشيخ عبدالمحسن العبيكان المستشار بالديوان الملكي قد تحدث في وقت سابق لـ "الرياض" عن أهمية حصر الفتوى بهيئة كبار العلماء للحد من الفوضى في إطلاق الفتاوى، حيث جاء حديث الشيخ العبيكان متفقاً مع توجيه خادم الحرمين لضبط الفتوى وحصرها على هيئة كبار العلماء، ومن تجد فيهم الكفاية والأهلية التامة للاضطلاع بمهام الفتوى، مشيراً في حديثه إلى أن الحل يأتي من خلال تحديث جهاز هيئة كبار العلماء وجهاز الإفتاء عموماً، وذلك بمرعاة الآتي:

- أن تكثر هيئة كبار العلماء من اجتماعاتها، وتكون كل شهرين مثلاً لدراسة النوازل والحوادث المستجدة، بدلا من اقتصار ذلك

بزيه جفاء وأما ما يتفق الناس فيمكن في الأرض.

وكان معالي الشيخ عبدالمحسن العبيكان المستشار بالديوان الملكي قد تحدث في وقت سابق لـ "الرياض" عن أهمية حصر الفتوى بهيئة كبار العلماء للحد من الفوضى في إطلاق الفتاوى، حيث جاء حديث الشيخ العبيكان متفقاً مع توجيه خادم الحرمين لضبط الفتوى وحصرها على هيئة كبار العلماء، ومن تجد فيهم الكفاية والأهلية التامة للاضطلاع بمهام الفتوى، مشيراً في حديثه إلى أن الحل يأتي من خلال تحديث جهاز هيئة كبار العلماء وجهاز الإفتاء عموماً، وذلك بمرعاة الآتي:

- أن تكثر هيئة كبار العلماء من اجتماعاتها، وتكون كل شهرين مثلاً لدراسة النوازل والحوادث المستجدة، بدلا من اقتصار ذلك

د. أبا الخيل: خطاب الملك فك الاشتباك بين المفتي وطالب العلم.. مع مراعاة وحدة الكلمة

د. الربيعي: تدافع بعضهم على الفتوى وحب الظهور نتج عنه فوضى غير مسبوقه

الشيخ العبيكان: نحتاج إلى زيادة أعضاء هيئة كبار العلماء واجتماع دوري كل شهرين

المرسال: الفتوى توقيع عن رب العالمين يجب اسناده لذوي الشأن .. وضبطها يجد من انتشار الفتاوى الشاذة

وبيّن المرسال أن هذا الامر الحكيم جاء في وقت مهم جدا تأخرت فيه الجهات المعنية بتنظيم هذا الأمر فجاء لبيد من هذا التأخير ويبادر في معالجة وضع الفتوى قبل أن تستفحل المشكلة ، وقال: أرى أن من المهم تفعيل هذا القرار من خلال تحويله إلى إجراءات عملية سريعة ومنها توسيع دائرة الإفتاء للمؤهلين ووجود فروع للإفتاء في جميع المناطق وتوسيع المؤسسات العلمية الخاصة بالإفتاء والجامع الفقهيّة ومراكز الأبحاث المتخصصة التي تتيج المجال للالتقاء العلماء والمختصين وتشاورهم في القضايا العامة والنوازل والمسائل الشرعية فيما بينهم قبل نشرها على الناس وكذلك ضبط برامج الإفتاء في وسائل الإعلام وسن قوانين لضبط الفتوى وتجرير الفتاوى الشاذة ومحاسبة المتجاوزين ،بالإضافة إلى أهمية قيام المؤسسات العلمية والجامعات ووسائل الإعلام بالتوعية بأهمية فقه الخلاف وما يتعلق به من آداب ونشر ثقافة الحوار الجاد بما يحقق المصلحة العامة للدين والوطن.



د. ماجد المرسال

بريدة - ملفي الحربي

■ أشاد مستشار وزير الشؤون الإسلامية والمدير العام للتوعية العلمية والفكرية بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وعضو لجان المناصحة الدكتور ماجد بن محمد المرسال بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الموجه إلى سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء ورئيس هيئة كبار العلماء والجهات المعنية بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء.

وقال المرسال لقد سررت كثيرا بصدور امر خادم الحرمين الشريفين وفقه الله وهو يأتي في وقت كثر اللغط حول الفتوى وانتشرت الفتاوى الشاذة مع شبه غياب لفقه الاختلاف وأدب الحوار فنتج عن ذلك آثار سيئة قللت من مكانة العلماء وشككت في علمهم وفتحت الأبواب للطعن فيهم والسخرية بفتاويهم والفتوى مكانتها في الشريعة عظيمة وأثرها خطير جدا وهي توقيع عن رب العالمين وأي خطورة في أن ينطق أحد عن رب العالمين .

مكة المكرمة. تركي السويهي

■ عبر الأستاذ الدكتور أحمد محمد الباني أستاذ العقيدة والأديان بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة ام القرى سابقاً عن سعادته الغامرة بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء والرفع من فيه الكفاية والأهلية التامة للاضطلاع بمهام

الباني: توجيه خادم الحرمين خير للإسلام والمسلمين والجام للمتفتحين

عند حده وهذا القرار سيكون له أثر عظيم في كبح جماح هؤلاء الذين يتقحمون الفتوى بغير علم وبغير بصيرة والذين سببوا للعالم الإسلامي هذا الضرر العظيم، أسأل الله العلي القدير أن يثيب خادم الحرمين الشريفين على هذا القرار وأن يوفق عامة المسلمين أن يلتزموا بأقوال العلماء المشهود لهم والمسوح لهم بالفتوى.

والأحداث الشاذة ليفتونا بها المسلمون وليشوشوا عليهم دينهم وينتزه ذلك أعداء الإسلام لكي يطعنوا في هذا الدين العظيم الذي هو دين الله في الأرض حتى أن تقوم الساعة وهو الدين المناسب لكل زمان ومكان. وأضاف الباني قائلا "ومن تجراً وأفتى وهو ليس أهلاً لهذه الفتوى وأثار الفتن فإنه يجب أن يحاسب ويعاقب ويوقف

الفتوى للإنزله بذلك وقال الدكتور الباني "الحمد لله والصلاة على رسول الله فإن هذا القرار الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وأمد في عمره من أهم القرارات التي ينتظرها المسلمون بفارغ الصبر في الفترة الراهنة خاصة بعد أن كثر المحدثون والمتفتييون الذين يفتون الناس بعلم وبغير علم ويوردون الأقوال الشاذة

المرسوم الملكي الكريم وضع النقاط على الحروف وهذا هو المرجو من ولاة أمرنا حفظهم الله. وكنا ننادي منذ زمن بتوحيد الفتوى وحصرها على هيئة كبار العلماء في دار الإفتاء حتى لا يكون هناك بلبله أو ركوب على الآراء الشاذة والمخالفة بما عليه جمهور العلماء وحتى لا يحدث في المجتمع فوضى فتوية وينزع الناس ويكونون في حيرة من أمرهم ويضلون ويستغلون من قبل أطراف أخرى ضد الدين والوطن

الشيخ المطرود لـ «الرياض»: قصر الفتوى على هيئة كبار العلماء إبرز للمرجعية

ليثيرهم على علمائهم وولاة أمرهم . وأوضح المطرود قائلاً إن قصر الفتوى على هيئة كبار العلماء حسب المرسوم الملكي الكريم لهُو إبراز للمرجعية المطلوبة التي كان يخادي بها علمائنا الأفاضل خاصة في هذا الزمن الذي كثرت فيه المرجعيات على صحتها وسقم وضعف بعضها فتشباب بلادنا من طلبة العلم وغيرهم بأمس الحاجة الى هذه المرجعية حتى لا تتخطفهم الأهواء والاراء من قبل المضللين داخل وخارج المجتمع.

الرياض - علي الحضان

■ أكد الدكتور عبدالله بن محمد المطرود إمام وخطيب جامع قصر الأمير بندر بن عبد العزيز بالمحمدية بالرياض أن من حسن الطالع وجمال رمضان أن يرف لنا هذا المرسوم الملكي الذي يضبط الفتوى ويعيد المياه الى مجاريها الصحيحة ويخص بها اهل العلم المتخصصين في الفقه والفتوى وإغلاق الباب أمام الفتاوى والآراء التي تثير الفتن والقلاقل في المجتمع وقال الدكتور المطرود أن هذا

المرسوم الملكي الكريم وضع النقاط على الحروف وهذا هو المرجو من ولاة أمرنا حفظهم الله. وكنا ننادي منذ زمن بتوحيد الفتوى وحصرها على هيئة كبار العلماء في دار الإفتاء حتى لا يكون هناك بلبله أو ركوب على الآراء الشاذة والمخالفة بما عليه جمهور العلماء وحتى لا يحدث في المجتمع فوضى فتوية وينزع الناس ويكونون في حيرة من أمرهم ويضلون ويستغلون من قبل أطراف أخرى ضد الدين والوطن

المرسوم الملكي الكريم وضع النقاط على الحروف وهذا هو المرجو من ولاة أمرنا حفظهم الله. وكنا ننادي منذ زمن بتوحيد الفتوى وحصرها على هيئة كبار العلماء في دار الإفتاء حتى لا يكون هناك بلبله أو ركوب على الآراء الشاذة والمخالفة بما عليه جمهور العلماء وحتى لا يحدث في المجتمع فوضى فتوية وينزع الناس ويكونون في حيرة من أمرهم ويضلون ويستغلون من قبل أطراف أخرى ضد الدين والوطن

أنتهم أهلي بعد الله

ساهم في دعم مرضى السرطان بإرسال رسالة نصية فارغة على الرقم 5070

قيمة الرسالة الواحدة 10 ريال سعودي

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
920009592
www.saudicancer.org